

سارة الأميري: «اصنع في الإمارات» أبرز إمكانات التنافسية الإماراتية



أكدت سارة بنت يوسف الأميري وزيرة دولة للتعليم العام والتكنولوجيا المتقدمة، أن منتدى «اصنع في الإمارات»، يعد أحد أبرز عوامل التمكين وتعزيز التنافسية لقطاع الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة في دولة الإمارات، حيث يأتي انسجاماً مع توجيهات القيادة الرشيدة، الداعمة لتمكين القطاع وتعزيز قدراته وتنافسيته إقليمياً وعالمياً. ونوهت الأميري بالشركات الرائدة التي حددت أكثر من 300 منتج في 11 قطاعاً ليتم تصنيعها محلياً، بقيمة شراء إجمالية تبلغ 110 مليارات درهم، وستساهم بنحو 6 مليارات درهم في الناتج المحلي الإجمالي سنوياً، إضافة إلى ما شهده الحدث من الإعلان عن العديد من الممكّنات الاستراتيجية، وحلول التمويل التنافسية، واستخدامات التكنولوجيا المتقدمة لتعزيز الإنتاجية والكفاءة الصناعية. وأشارت إلى أن الإمارات تقدم منظومة متكاملة من الحوافز الداعمة لنمو القطاع الصناعي، مثل جهود تعزيز سهولة وفرص التمويل، والدعم الفني، وحاضنات الأعمال ضمن بيئة أعمال داعمة ممارسة الأعمال وخفض التكاليف، للمستثمرين ورجال الأعمال، وبنية تحتية متكاملة للنقل والخدمات اللوجستية وتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات وغيرها من الحوافز والممكّنات.

وقالت الأميري: «إن سوق دولة الإمارات تتمتع بقوة شرائية كبيرة للشركات الوطنية الرائدة خصوصا أعضاء برنامج القيمة الوطنية المضافة، حيث وصل إجمالي الأعضاء إلى 45 جهة حكومية اتحادية و6 شركات وطنية كبرى، وتشارك في البرنامج 5500 شركة صناعية محلية، ويعد المنتدى منصة جامعة للشركاء في القطاع الصناعي، والجهات الحكومية، ورواد الأعمال والشركات الصغيرة والمتوسطة ومؤسسات التمويل في مكان واحد لخلق فرص جديدة ونوعية تعزز أداء الشركات وتعزز أداء الاقتصاد الوطني».

وأكدت أهمية تعزيز الشراكات الاستثمارية، من خلال عرض الممكّنات، في قطاعات رئيسية ترتبط بالتكنولوجيا المتقدمة، وتمكين القطاع الصناعي، وزيادة تنافسيته، بما تملكه الدولة من موارد وإمكانات وسياسات فاعلة، تساهم في تطوير أداء القطاع الصناعي وتحقيق الاكتفاء الذاتي في عدد من الصناعات الحيوية ذات الأولوية، وصناعات المستقبل.

"حقوق النشر محفوظة" لصحيفة الخليج. © 2024